الأمم المتحدة S/2020/587

مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2020
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 22 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بأمر من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم، لتُطلعوا أعضاء مجلس الأمن عليها، الرسالة المؤرخة 23 آذار/مارس 2020 بشأن الصيغة النهائية للموقف الرسمي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الحالة في البلد وولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مختومة حسب الأصول بتوقيع السيدة ماري تومبا نزيزا، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بول لوسوكو إفامبي **إمبولي**
الوزير المستشار
القائم بالأعمال بالنيابة

180820 210720 20-09352 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 22 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

الموقف الرسمي للحكومة الكونغولية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مقدمة

يندرج هذا الموقف في منظور التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة)، التي ستنتهي في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020 بموجب القرار 2502 (2019)، الذي اعتمده مجلس الأمن في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وفي هذا السياق، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تود تنوير أعضاء المجلس بشأن مختلف المسائل والمواضيع الرئيسية المقرر تناولها خلال المناقشة العامة في 24 آذار/مارس 2020، على هامش صدور تقرير الأمين العام عن البعثة.

المسائل الهامة التي ستتم مناقشتها

اجتماع مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجديد ولاية البعثة. مناقشة تقرير الأمين العام عن البعثة.

يتعلق هذا الموقف الرسمي بالجوانب التالية:

- السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى؛
- العملية الانتخابية؛
- البعثة ولواء التدخل؛
- التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة؛
- التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة الكونغولية) والبعثة؛
- مشروع الجدول الزمني للانسحاب التدريجي للبعثة؛
- مكافحة استغلال الموارد المعدنية والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛
- مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛
- حقوق الإنسان والحالة السياسية والإنسانية.

1 - السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى

1-1 لا يزال السلام والأمن من عوامل الاستقرار الأساسية في منطقة البحيرات الكبرى، وهو استقرار يتوقف تحقيقه على الامتثال الكامل للاتفاقات والإرادة السياسية لدى الزعماء للعمل على تحقيق الانسجام في المنطقة.

2-1 وتتسم الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالهدوء بشكل عام، ولكنها لا تزال خاضعة لسيطرة أنشطة الجماعات المسلحة الوطنية والقوى الهدامة (الجماعات المسلحة الأجنبية)، فضلاً عن المنازعات الطائفية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلاد.

3-1 ومن الغريب أن زامبيا، وهي عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي تقيم معها جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقات جيدة (دبلوماسية وتجارية وما إلى ذلك)، تختار هذه اللحظة لتقوم بغزو عسكري لبلدتي كيبانغا وكالوبامبا الكونغوليتين الواقعتين في إقليم موبا في الفترة من 13 إلى 21 آذار/مارس 2020، كما يتبين من الحقائق التالية:

- في 13 آذار/مارس 2020 على الساعة 11:00 (بالتوقيت المحلي)، شن زورق تابع للبحرية الزامبية غارة على بلدة كيبانغا؛
- في 15 آذار/مارس 2020، من الساعة 15:00 إلى الساعة 17:00 (بالتوقيت المحلي)، احتل الجيش الزامبي بلدة كيبانغا بعد عملية مشتركة بين القوات؛
- في 17 آذار/مارس 2020، على الساعة 10:00 (بالتوقيت المحلي)، في بحيرة تنجانيقا، حاول اثنان من زوارق الدوريات (Fuma) مهاجمة مواقع القوات المسلحة الكونغولية في كالوبامبا. وقد أدى رد القوات المسلحة الكونغولية إلى انسحاب العدو؛
- في 18 آذار/مارس 2020 على الساعة 15:00 (بالتوقيت المحلي)، ألقت طائرة مقاتلة زامبية أكثر من خمس قنابل على بلدة كالوبامبا الواقعة على بعد حوالي 3 كيلومترات من موليرو، قبل أن تأخذ طائرتان عموديتان مقاتلتان موقعهما فيها. وفي نفس التاريخ، حوالي الساعة 17:00، ألقت أربع طائرات عمودية زامبية قنابلها مؤدية إلى وقوع إصابات في الأفراد والمعدات؛
- في 21 آذار/مارس 2020، حوالي الساعة 12:57، تناوبت طائرتان عموديتان عسكريتان تابعتان للجيش الزامبي على التحليق خمس مرات فوق المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من معسكر موليرو البحري في إقليم موبا، مقاطعة تنجانيقا، وأطلقتا عدة رصاصات.

وعلى الرغم من أن ذلك من مسببات الحرب، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترجح كفة النهج الدبلوماسي.

4-1 وتتعدد الجماعات المسلحة الوطنية، التي يتألف معظمها من جماعات ماي - ماي. وينضم بعضها إلى الجماعات المسلحة الأجنبية الموالية لأوغندا (تحالف القوى الديمقراطية - جماعة مدينة التوحيد والموحدين)، أو لبوروندي (جبهة التحرير الوطنية، وجماعة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي، (جماعة تابارا)، والقوات الجمهورية البوروندية)، أو لرواندا (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية - أوبويونجي، والمؤتمر الوطني لرواندا) أو لجهات أخرى. ومن المرجح أن تُسمِّم هذه التحالفات العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، مما يضفي على تهديداتها طابعا إقليميا.

وتدور النزاعات الطائفية في إيتوري بين جماعتي هيما وليندو العرقيتين. وفي 28 شباط/فبراير 2020، تم التوقيع على اتفاق سلام بين حكومة مقاطعة إيتوري والجماعة المسلحة المسماة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وذلك في غيتي، في إقليم إيرومو، حيث تم تجميع 125 1 من أفراد الجماعة

المذكورة على أن يتم نزع سلاحهم بعد 15 يوماً. وبموازاة ما حدث في إقليم إيرومو مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، يشهد إقليم دجوغو منذ ثلاثة أسابيع هجمات فاتكة تشنها جماعة أخرى، تسمى تحالف الديمقراطيين الكونغوليين (نغودجولو)، مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين وإحراق عدة قرى. ويبدو أن الهدف من هذه الهجمات هو إسماع الصوت والتفاوض من موقع قوة.

وفي إطار عملية إعادة إحلال السلام في المرتفعات الوسطى والعليا في أوفيرا وفيزي وموينغا في مقاطعة كيفو الجنوبية، يجري حاليا تنظيم منتديات تجمع بين المجتمعات المحلية. وعقد منتديان منها جلسات في كينشاسا يومي 12 و 13 شباط/فبراير 2020 لمجتمع بانيامولنغي، وفي أوفيرا في الفترة من 2 إلى 4 آذار/مارس 2020 لمجتمع بابيمبي.

وفي ذلك الإطار، أجريت محادثات بين الحكومات والجماعات المسلحة المحلية في أوفيرا في الفترة من 13 إلى 15 آذار/مارس 2020، تكللت بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار.

5-1 وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تعمل الحكومة على إنشاء جهة تنسيق معنية بالأمر لتكون بمثابة حلقة وصل مع البعثة. ومن أجل القيام بذلك، لا بد من الدعم المالي والتقني واللوجستي المقدم من البعثة وغيرها من الشركاء.

6-1 وتقوم القوات المسلحة الكونغولية، بدعم من البعثة، بتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق، أطلقها رئيس الجمهورية في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في مدينة بيني، بهدف القضاء على جميع هذه التهديدات، ولا سيما تهديدات تحالف القوى الديمقراطية – جماعة مدينة التوحيد والموحدين، وهي جماعة إرهابية أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية.

وأدى الضغط العسكري الذي مارسته القوات المسلحة الكونغولية إلى النتائج التالية:

- لقي 90 مقاتلا من تحالف القوى الديمقراطية مصرعهم، وأُسر 25 آخرون، وألقي القبض على 105 متعاونين في 12 آذار/مارس 2020؛
- بما أن هؤلاء الإرهابيين المنتمين لتحالف القوى الديمقراطية لم يتم القضاء عليهم تماما في معاقلهم السابقة، فإنهم يعودون للظهور في عزلة في المواقع الخلفية لمواصلة المجازر التي يرتكبونها ضد السكان المدنيين، الذين قتل منهم 389 شخصا، في حين أصيب 32 بجروح وفُقد 8 في آذار/مارس 2020. وفي أعقاب هذه المجازر، قرر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، إنشاء هيئة الأركان المتقدمة للقوات المسلحة الكونغولية في بيني.
- العمليات المنفذة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية: منذ أيلول/سبتمبر 2019 وحتى يومنا هذا، كادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقضي على قيادات الجماعات المسلحة الرواندية، في إشارة إلى سيلفستر موداكومورا وجوفينال موسابيمانا (الملقب جان – ميشيل أفريكا)؛
- تدمير أكثر من 95 في المائة من قواعد القوى الهدامة التابعة للمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، وهو حركة متمردة رواندية منشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في كيفو الجنوبية، إذ لقي أكثر من 200 مقاتل مصرعهم، ومن بينهم زعيمهم ويلسون إيراتيجيكا، مع إنقاذ مُعاليه واسترداد 147 قطعة من السلاح والذخيرة (من جميع العيارات). وعند انتهاء تلك العملية،

أعادت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية 390 مقاتلا و 241 2 من معاليهم إلى رواندا عبر نقطة روزيزي الحدودية. ولا يزال نحو 100 مقاتل من الجماعة نفسها يتسكعون بين مرتفعات أوفيرا الوسطى وغابة إيتومبوي في إقليم مونينغا.

وأمام الضغط العسكري الذي مارسته القوات المسلحة الكونغولية، لوحظ استسلام أعداد كبيرة من أفراد الجماعات المسلحة ماي – ماي نياتورا، وندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، ورايا موتومبوكي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مع تسليم أسلحتهم.

7-1 وقد حرصت جمهورية الكونغو الديمقراطية دائما على الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المعروف عموما باسم اتفاق أديس أبابا الإطاري.

لذا فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو الدول الأخرى في المنطقة عموما، وبعض البلدان المجاورة على الخصوص، إلى بذل العناية الواجبة بدعم صادق من الجهات الضامنة للاتفاق من أجل الوفاء بالتزاماتها.

وفي هذا الصدد، عُقد في كينشاسا في الفترة من 4 إلى 6 حزيران/يونيه 2019 اجتماع لمسؤولي دوائر الأمن والاستخبارات لكل من بوروندي وأوغندا ورواندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات الاستخبارية بهدف تحييد الجماعات المسلحة.

وفي نهاية ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على تشكيل فريق عامل تقني. وتشمل الأهداف التي كُلف هذا الفريق بتحقيقها تحديد التدابير العسكرية وغير العسكرية اللازمة لتحييد الجماعات المسلحة.

واجتمع الفريق العامل في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في دار السلام، تنزانيا، وفقاً للأهداف المحددة له. وفي السياق نفسه، عُقد الاجتماع السادس والأربعون لآلية الرقابة الإقليمية لاتفاق أديس أبابا الإطاري في نيروبي، كينيا.

وتم وضع جدول أعمال مؤتمر القمة العاشر لرؤساء الدول والحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، خلال الاجتماع الرفيع المستوى المقرر تنظيمه في كينشاسا في عام 2020، سيتولى السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس الجمهورية، رئاسة الآلية الإقليمية المذكورة.

غير أن انتشار مرض فيروس كورونا أدى إلى تأجيل تنظيم هذه القمة إلى وقت لاحق.

8-1 وإذ قدر الرئيس فيليكس – انطوان تشيسيكيدي تشيلومبو بدقة ما تحدثه الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية من آثار ضارة على السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أكد أثناء القمة التاسعة والثلاثين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن الجزء الشرقي من البلاد يعانى من استمرار انعدام الأمن الذي تسببه الجماعات المسلحة ذات المنشأ الداخلي والخارجي. ويعد تحالف القوى الديمقراطية – جماعة مدينة التوحيد والموحدين أكثر هذه الحركات المسلحة شراسة، إذ يتمثل أسلوب عملها في ارتكاب أعمال إرهابية تطابق انتسابها إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويشكل ذلك تهديدا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة دون الإقليمية على السواء.

9-1 وقد أحاط الاجتماع الثامن والأربعون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في كينشاسا في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2019، علماً بالتطورات الإيجابية في المنطقة دون الإقليمية.

ومع ذلك، لا يزال وسط أفريقيا، بما فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية، يواجه تحديات أمنية كبيرة.

وقد أكدت الدول من جديد عزمها على تعزيز التعاون دون الإقليمي وعلى مكافحة أنشطة الجماعات المسلحة والإرهاب والقرصنة البحرية والارتزاق والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

10-1 وفي الاجتماع التاسع والأربعين الذي عقدته اللجنة الاستشارية في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في لواندا، أنغولا، والذي سلمت أثناءه جمهورية الكونغو الديمقراطية الرئاسة إلى أنغولا، استعرضت اللجنة المسائل المتعلقة بالحالة الجيوسياسية والأمنية لكل دولة عضو؛ ومكافحة التطرف العنيف؛ وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا؛ والنهوض بحقوق الإنسان؛ القرصنة والأمن البحري في وسط أفريقيا؛ والنهوض بنزع السلاح؛ والرعي في وسط أفريقيا؛ والإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومكن ذلك الاجتماع من استعراض التحديات الأمنية التي يجب التصدي لها، ومن أخذ بُعد السلام والأمن في الحسبان في إطار تغير المناخ.

11-1 وامتثالا لقرار رؤساء الدول المتخذ في الاجتماع الثامن الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري، المعقود في برازافيل في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2017، والقاضي بإعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة 23 مارس السابقة المُجمَّعين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا إلى أوطانهم، أغلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية معسكرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في والونغو وكيسانغاني وكانيابايونغا بطرد 648 1 عنصرا من عناصر تلك الحركة المتمردة مع معاليهم وسجنائهم إلى رواندا.

12-1 وأجرى وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة مقاتلي حركة 23 مارس السابقة المُجمَّعين في معسكرات على الأراضي الرواندية محادثات في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في كيغالي، رواندا، بشأن عملية التيسير التي تضطلع بها السلطات الرواندية في إطار وضع خارطة طريق للعودة الطوعية لمقاتلي الحركة. وقد أجريت تلك المحادثات وفقا لقرارات الاجتماع الأول، الذي عقد في كيغالي يومي 11 و 12 تموز/يوليه 2019.

وتم اختيار النقاط التالية باعتبارها التزامات كل طرف من الأطراف:

- العفو، ولن يكون هناك قانون غير قانون العفو؛
- الاندماج العسكري والسياسي؛
- شواغل قادة حركة 23 مارس السابقة بشأن مقاتليها السابقين الذين يعتقد أنهم يوجدون في الزنزانات والسجون العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلغاء أوامر اعتقالهم ليعودوا إلى بلدهم بحرية، والاشتراك في تحديد الممتلكات المنهوبة، وقيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنظيم عودة القادة السياسيين ومعالي مقاتلي الحركة، إلى جانب ضمان أمن قادتها؛
- عودة القادة السياسيين، التي يتعين أن تستغرق 60 يوما بعد عودة المقاتلين السابقين التابعين للحركة المذكورة إلى الوطن.

ومع ذلك، وقبل إجراء تلك المحادثات، أعيد بعض مقاتلي هذه الحركة إلى وطنهم، وهم على التوالي، الموجودون في الأراضي الأوغندية، وكذلك الموجودون في رواندا منذ 14 كانون الأول/ديسمبر 2014، الذين بلغ عددهم حتى الآن 900 مقاتل سابق، بينما ينتظر 100 عنصر آخر العودة في معسكر بيهانغا.

أما المقاتلون السابقون المطلوبون للعدالة العسكرية، ففي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أحالت آلية الرقابة الوطنية لاتفاق أديس أبابا الإطاري المسألة إلى المراقب العام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ليقوم بالإلغاء الفعلي لأوامر الاعتقال.

13-1 وتدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الدول الأعضاء في آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم إلى الامتثال لأحكام الاتفاقات الإقليمية المبرمة بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري وللقرارات التي اتخذها رؤساء دول المنطقة في الآونة الأخيرة.

14-1 وتلاحظ الحكومة الزخم الذي أحدثته حكومة أوغندا في إعادة مقاتلي حركة 23 مارس السابقة إلى أوطانهم. بيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تأسف لأن زعيم أعضاء الحركة المُجمَّعين في نغوما (رواندا)، القس رونيغا، اعتدى علانية وبعنف على المرشحين للعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أمام مندوبي الدول الضامنة (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى)، وأمام مندوبي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، معرقِلاً بذلك تنفيذ قرارات رؤساء الدول.

15-1 ولذلك تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشجع على تنشيط اجتماعات التقييم التي تعقدها اللجنة الثلاثية زائد واحد، التي تضم في هذه الحالة البلدان الأعضاء، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي، والتي كان يرأسها مندوبو وزارة الخارجية الأمريكية. فقد توقفت تلك الاجتماعات في عام 2010 عندما لم تتدد الدول الأطراف بالاتفاق الذي أُنشئت بموجبه اللجنة الثلاثية.

2 - العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

2-1 تم تأجيل الانتخابات البلدية المقبلة التي كان من المقرر إجراؤها في 22 أيلول/سبتمبر 2019.

3 - التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة

3-1 أبرز رئيس الدولة، فيليكس- أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، في أول كلمة ألقاها من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، الحاجة الملحة إلى إعادة تشكيل البعثة لمواءمتها مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع من خلال زيادة التركيز على قدرات الاستجابة التشغيلية لقوات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع قوات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. "فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال بحاجة إلى البعثة، ولكن إلى بعثة قوية ومُبسطّة ومجهزة تجهيزا جيدا وذات ولاية ملائمة، على غرار لواء التدخل السريع الذي ساعد في السابق في القضاء على حركة 23 مارس".

3-2 ومنذ عام 2002، عرضت جمهورية الكونغو الديمقراطية خيار التباحث مع الأمم المتحدة من أجل تخفيض قوام البعثة سعيا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في انسحابها التام.

3-3 وفي قرار مجلس الأمن 2277 (2016) الصادر في 30 آذار/مارس 2016، أكد المجلس على النحو الواجب أن عمليات إعادة تشكيل البعثة وولايتها في المستقبل يجب أن تتم بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع مراعاة تطورات الوضع على أرض الواقع.

4-3 وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو في 15 شباط/فبراير 2019 أمام السلك الدبلوماسي المعتمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذكَّر بالخيار الحكومي المتمثل في دعم عملية الانسحاب التدريجي للبعثة مع مراعاة تطورات الوضع الأمني، والمشاركة الكاملة في وضع استراتيجية مشتركة لخروج البعثة وتحويلها تدريجيا في إطار الحوار الاستراتيجي.

4 - التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة

1-4 ينبغي أن يؤدي لواء التدخل دورا هاما في تحييد الإرهابيين والجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يعرقل عناصرها إحلال السلام في الأراضي الكونغولية.

2-4 وتشترك وزارة الدفاع الوطني وقدماء المحاربين وإعادة الإدماج وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تأييد وضع ترتيب تقني بشأن التعاون بين القوات المسلحة الكونغولية وقوات البعثة، يقوم على شروط التدخل في مجالات اللوجستيات والدعم القتالي والإجلاء الطبي. وقد وُقِّع ذلك الاتفاق في 27 آب/أغسطس 2019 لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

3-4 بيد أن هذا الدعم ليس فعالا على أرض الواقع، ولا سيما في إقليم بيني، لأن لواء التدخل، الذي يفترض أن يقدم الدعم للقوات المسلحة الكونغولية الديمقراطية، لم تعد له القدرات الأساسية الكامنة (المدفعية، والطائرات العمودية المقاتلة، وما إلى ذلك).

4-4 وجمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد مبدأ زيادة القدرة التشغيلية للواء التدخل، ولكنها لا تؤيد سحب قوات هذا اللواء.

5-4 وسيكون من الضروري تزويد لواء التدخل بوحدات خاصة مكيفة للحرب غير النظامية، وإعادة إنشاء قدرة بطارية المدفعية التابعة له وقدرته الهندسية القتالية، وإعادة النشر الوشيك للطائرات العمودية الجنوب أفريقية.

5 - مشروع الجدول الزمني للانسحاب التدريجي للبعثة

1-5 يقوم منطق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الانسحاب التدريجي والسلمي للبعثة، على أن يتم تحديد المواعيد النهائية في وقت لاحق وبالتراضي على أساس الحقائق على أرض الواقع.

6 - مكافحة استغلال الموارد المعدنية والاتجار بها بصورة غير مشروعة

1-6 لطالما اجتذبت ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية أطماع جيرانها، بل حتى أطماع الغرب.

2-6 وقد اكتست تلك الأطماع طابعا محليا وخارجيا على السواء، وأدت إلى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، مما كانت له عواقب على السلام والأمن الوطنيين، وكذلك على حماية البيئة.

3-6 ومن بين أكثر الجهات الفاعلة تورطا في تدمير البيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا شك في أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي أعنف "جماعة مسلحة" تسبب عدم الاستقرار في شرق البلد -

ولا تَسْلم من ذلك حتى المناطق المحمية التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من "التراث العالمي للبشرية". وقد أدى تعدد النزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مأساة تؤثر على جميع قطاعات الحياة منذ عام 1996.

6-4 وفي السنوات الأخيرة، اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير من أجل تغيير نظم إدارتها للموارد الطبيعية. وجمهورية الكونغو الديمقراطية عضو في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

6-5 وفي عام 2010، وقّعت البلدان الأحد عشر الأعضاء في هذا المؤتمر إعلان لوساكا ووافقت على المبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

6-6 وفي عام 2014، أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني دولة عضو في المؤتمر تصدر شهادات بموجب آلية التصديق الإقليمية، وهي معيار إقليمي إلزامي يشهد بأن إمدادات القصدير والتنتالوم والتنغستن والذهب خالية من آثار النزاعات.

6-7 وجمهورية الكونغو الديمقراطية عضو أيضا في عملية كيمبرلي، وهي مُلزَمة بوضع آليات رقابة داخلية تمكِّن من التصديق على أن ماسها الخام لا تشوبه آثار النزاعات. وقد جددت جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الالتزام عندما اتخذت الجمعية العامة آخر قرار لها بشأن هذه المسألة في 3 آذار/مارس 2020 في نيويورك.

6-8 ولا تزال الشبكات الإجرامية وغيرها من الحركات غير المشروعة تستغل المعادن في شرق البلد. ولكن الدولة الكونغولية حرصت على إصلاح قطاع التعدين عن طريق زيادة تنظيمه.

6-9 وفي هذا السياق، سنّت الحكومة الكونغولية في 9 آذار/مارس 2018 قانونا جديدا بشأن مدونة التعدين. ويتمثل الحافز وراء ذلك القانون في العزم على رفع مستوى الرقابة على إدارة قطاع التعدين التابع للدولة وسندات امتياز التعدين والمحاجر، وإعادة تدقيق العناصر المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لشركات التعدين إزاء المجتمعات المحلية المتضررة من مشاريعها، وتحقيق التوازن بين نظام الضرائب والجمارك وأسعار الصرف في إطار الشراكة بين الدولة والقائمين على عمليات التعدين.

6-10 ومن أجل مواكبة هذا الإصلاح، أطلقت الحكومة الكونغولية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، مشروعا يهدف إلى تحسين الوضع الأمني حول مواقع التعدين، وإلى الحد من الاتجار غير المشروع بالمعادن ومن عمالة الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس.

6-11 وخلال الاجتماع الثامن والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، طلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بمواردها الطبيعية وفي إمكانية اقتفاء أثر موادها الخام.

7 - مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة

7-1 في إطار السياسة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح، ومع مراعاة برنامج عمل الأمم المتحدة وبروتوكول نيروبي، وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية السلبية لانتشار الأسلحة الصغيرة، أنشأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي من

الموقعين على تلك الاتفاقات، هيكلا وطنيا يضـــم جميع الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني، أطلق عليه اسم اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح.

7-2 وعلى الرغم من الإنجازات الملحوظة المحققة أثناء تنفيذ مختلف الأنشـطة، فإن انتشـار الأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة غير المشـروعة يظل واقعا محزنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يبلغ طول حدودها 300 10 كيلومتر، وتجاورها تسعة بلدان، ويفوق عدد سكانها 60 مليون نسمة، وذلك بسبب سـهولة اقتنائها من قبل المتمردين العاملين في أراضـي جمهورية الكونغو الديمقراطية وما تشـكله من تهديد للأمن البشري.

7-3 وجمهورية الكونغو الديمقراطية بلد في مرحلته الجنينية، ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به من أجل التخلص من مشكلة الأسلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة. وما فتئت جمهورية الكونغو الديمقراطية تحرز التقدم في هذا المجال من حيث الامتثال لمتطلبات برنامج عمل الأمم المتحدة (2001) وبروتوكول نيروبي (2004).

8 - حقوق الإنسان والحالة السياسية والإنسانية

8-1 تعد مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسـان والقانون الإنسـاني الدولي من أهم شواغل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

8-2 وهي تشمل ما يلي على وجه الخصوص:

- بناء قدرات الموظفين القضائيين (الدورات التدريبية)؛
- تعزيز الإطار القانوني (مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بنظام روما الأساسي)؛
- تعزيز الإطار المؤسـسـي (تقسـيم محكمة العدل العليا إلى ثلاث محاكم هي: المحكمة الدسـتورية، ومحكمة النقض، ومجلس الدولة)؛
- تشـييد وإصـلاح البنية التحتية (سـجن لوزومو، ومركز كينشـاسـا للاحتجاز وإعادة التأهيل، وسـجن ندولو العسكري، ومعهد تدريب الموظفين القضائيين، وغير ذلك)؛
- تنظيم محاكمات أدت إلى إدانة عدد من كبار المسؤولين، إلى جانب عقد جلسات المحاكم المتنقلة وجلسات المثول الفوري في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وغيرها.

8-3 وتركز الحكومة بلا كلل على كفالة احترام حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية لأن مهمتها هي ضمان احترام الحريات الديمقراطية، وذلك بسبل منها توفير الإشراف المهني على المظاهرات العامة.

8-4 وفي سياق مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني المرتكبة ضد الأطفال في المناطق المتضـررة من النزاعات، وُضـعت خارطة طريق لإنهاء تجنيد الأطفال واسـتخدامهم في الجماعات المسـلحة ومن أجل حمايتهم من العنف الجنسـي. وقد وقَّع تلك الخارطة نحو عشـرة من قادة الجماعات المسـلحة في ديسمبر/كانون الأول 2018 وكانون الثاني/يناير 2019 على التوالي، مما أدى إلى تسريح 553 طفلاً.

8-5 ويواصل القضاء الكونغولي بشكل مستقل ومهني عقد جلسات الاستماع في قضية اغتيال خبيري الأمم المتحدة مع مراعاة البيانات التي تم الحصول عليها من بعثة المحققين الدوليين والعناصر الإضافية التي قدمها فريق المدعي الخاص.

8-6 أما فيما يتعلق بالتهدئة السياسية، فإنها تستمر في جميع أنحاء البلد وتطمئن لها الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية. وقد مكنت تدابير العفو الرئاسي المتخذة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2018 من إطلاق سراح ما لا يقل عن 131 1 شخصاً، من بينهم 35 امرأة.

8-7 وأعلن الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو أيضا عن عمليةٍ لإصلاح أجهزة الأمن وإغلاق السجون السرية ومواصلة الإفراج عن الأفراد الذين يقال أنهم سجناء سياسيون أو سجناء رأي.

8-8 وتلاحظ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حدوث تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان في الشرق، نتيجة للعمليات التي نفذتها القوات المسلحة الكونغولية، التي قطعت دابر قوات تحالف القوى الديمقراطية - جماعة مدينة التوحيد والموحدين، وغيرها من الجماعات المسلحة. وتلك هي الجماعات التي كانت وراء معظم انتهاكات حقوق الإنسان، كما هو مبين في تقرير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، وهي التي تعتزم الحكومة الكونغولية أن تتصدى لها بناءً على العناصر التي يتم جمعها في الميدان.

8-9 وتصدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بحزم لحالات الإصابة بالحمى النزفية التي يسببها فيروس إيبولا، إذ أنشأت في أيار/مايو 2019 الخلية التقنية التي يشرف عليها رئيس الدولة وينسق أعمالها البروفيسور جان - جاك مويمبي. ومكنت تلك الخلية من وضع استراتيجية جديدة للتصدي للوباء تشمل القيام بما يلي:

- توعية وتثقيف ومحاورة السكان المحليين بشأن مكافحة فيروس إيبولا عن طريق الاتصال بهم عن قرب؛
- دعم الحكومة من خلال وزارة الصحة في تنقيح الاستراتيجية التنفيذية المتعددة القطاعات؛
- جمع الأموال من شركاء الحكومة من أجل مكافحة هذه الآفة التي تسهم في زيادة المخاطر الأمنية.

8-10 وحتى الآن، لم تسجل أي حالة مؤكدة للإصابة بمرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ خروج آخر مريضة من المستشفى يوم الثلاثاء، 3 آذار/مارس 2020. وبحلول 12 نيسان/أبريل 2020، وبوسائل منها تتبع المرضى السابقين الذين يحتمل أنهم لا يزالون يحملون الفيروس في سوائلهم المنوية، سيكون البلد قد تخلص من وباء إيبولا.

8-11 وفيما يتعلق بالتلقيح ضد مرض فيروس إيبولا، تلقى 136 شخصاً آخرين لقاح rVSV-ZEBOV-GP. وبذلك يصل المجموع التراكمي إلى 255 شخصا. وقد تم تلقيح 852 شخصًا في الفترة الممتدة من آب/أغسطس 2018 إلى اليوم.

حُرر في كينشاسا، في 23 آذار/مارس 2020

(توقيع) ماري **تومبا نزيزا**